يرى ماركس أن تاريخ العلم وتاريخ المجتمعات يثبتان أن صراع الأفراد هو سبب التطور، فالجديد يصارع القديم ويقهره ويؤدي إلى التطور.

ب – قانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية :

إذا ما نظرنا إلى الماء حين ما يتحول إلى بخار عند درجة الغليان (١٠٠) درجة م وتحوله إلى جليد عند درجة الصفر المئوي فإننا نلاحظ أن الماء بعد عدة تغيرات كمية أثناء التسخين في الحالة الأولى مثلاً ثم يتحول بعدها إلى حالة أخرى (البخار) أي حدث له تغير كيفي عند درجة ١٠٠ مئوية. وفي حالة التبريد حتى درجة الصفر المئوي يتحول إلى جليد أي إلى حالة كيفية تختلف عن حالته الأولى وهي الماء.

وهذا القانون يطبقه ماركس على الحياة الاجتماعية حيث يقول : أن الأنظمة الاجتماعية في تطورها تمر بتغيرات كمية أي تغيرات في الدرجة وعند مرحلة معينة جذرية شاملة أو تغير كيفي وهذا التغير الكيفي في حياة المجتمعات حدث فجأة وعن طريق الثورة التي تغير النظام الاجتماعي تغيراً كاملاً (تغييرا كيفيا).

ج – قانون نفي النفـي :

في نظر ماركس أن هذا القانون حتمي وطبيعي ومعناه أن الجديد ينفي القديم وبعبارة أخرى لا يمكن لأي تطور أن يحدث في أي ميدان إذا لم ينفي صور الوجود القديمة. (الرأسمالية تنفي الإقطاع والاشتراكية تنفي الرأسمالية... وهكذا).

هذه هي قوانين الجدل الثلاثة عرضناها في إيجاز وتبسيط وذلك لأن المادية الجدلية هي الأساس الفلسفي للنظرية الماركسية كلها ويعتبر ماركس أن هذا الأساس الفلسفي (المادية الجدلية) بمثابة حجر الزاوية بالتشبيه لنظريته لأنه يمثل بالنسبة له المنهج الفكري الذي يقيس الأمور من خلاله والذي على ضوئه يقوم بتحليله العلمي لحركات المجتمعات البشرية( ).

ونرى من العرض السابق أن الفلسفة المادية –التي يعتنقها ماركس– تعتقد في الطابع الأول للوجود وأن المادة أو الطبيعة هي العنصر الأول بالنسبة إلى الفكر أو الروح أو العقل، في حين تؤكد الفلسفة المثالية عكس ذلك تماماً أي الطابع الأول للروح واستبقيتها على المادة أو الطبيعة( ).

والوسيلة التي استخدمها ماركس لتحويل المادة الفلسفية إلى مادة اجتماعية فكانت بالذات (نظرية التحلي) التي صاغها (فوبر باخ) والتي طبقها في المجال النفسي، أي نقد الدين( )، وحده، ولقد وسع ماركس من نطاق تطبيق هذه النظرية ثم أعطى تفسيراً لها، فإذا كان الإنسان هو الذي خلق الآلة بأن سما بصفاتها وبالقيم الإنسانية لمصلحة هذا المعبود الوهي (نظرية التخلي (لفوبر باخ) فإن ماركس يرى أن نفس الشيء قد حدث أيضاً بالنسبة للدولة والملكية ورأس المال وغير ذلك، فقد خلق الإنسان هذه النظم كلها وعبدها كلها خاضعاً لها أو منحنياً من أجلها ومتخليا لمصلحتها عن أحسن مما في جوهره الإنساني: المواطن للدولة، والجندي للوطن، والعامل لرأس المال.. وهكذا( ). ولا يقتصر الأمر على التخلي الديني بل يتعداه إلى التخلي السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً : النظرية الاجتماعية عند ماركس :

١ – المادية التاريخية (فلسفة التاريخ) :

ومؤدي هذه النظرية يمكن عرضها فيما يلي :

أ – أن علاقات الإنتاج في مجتمع ما هي التي تحكم وتحدد، في التحليل الأخير كافة مظاهر الحياة الاجتماعية في هذا المجتمع أي هيكله العلوي فهذه العلاقات هي الأساس الذي تبنى عليه مختلف أنواع العادات والأفكار والنظم السائدة في المجتمع.

ب – إن علاقات الإنتاج لابد وأن تتبع القوى الإنتاجية في تطورها وأن العلاقة بين القوى والعلاقات قد تكون علاقة توافق وقد تكون على العكس علاقة تناقض.

ج – أن تاريخ تطور المجتمعات الإنسانية أو التاريخ باختصار، هو قبل كل شيء تاريخ تطور أساليب الإنتاج التي تعاقبت على المجتمع الإنساني على مر العصور وحتى الوقت الحاضر، أي تاريخ تطور القوى الإنتاجية أولاً وما تبعه من تطور حتمي لعلاقات الإنتاج

وهذا هو التفسير المادي أو الاقتصادي للتاريخ الذي يعني باختصار:-

١- أنه لا توجد قوى خارجية غامضة وفوق طبيعية كالفكرة المطلقة وغيرها من الأفكار المثالية تتحكم في مجرى التاريخ وتسيره وفقاً لإرادتها.

٢- أن الوسط الجغرافي ليس هو العامل الأساسي في التطور الاجتماعي، فقد تعاقبت ثلاثة أو أربعة نظم اجتماعية مختلفة في أوروبا خلال الثلاثة آلاف عاماً الماضية دون أن يحدث تغير يذكر في العوامل الجغرافية السائدة فيها.

٣- أن تزايد السكان ليس هو العامل الأساسي في تحديد طابع النظام الاجتماعي لأن معنى هذا أن كثافة أكبر للسكان لابد وأن يصاحبها نظام اجتماعي أرقى وهذا ما يكذبه الواقع في مختلف الأنظمة الاجتماعية الموجودة في العالم في الوقت الحاضر.

٤- أن الأفكار والمثل ليست هي السبب الأخير للأحداث الاجتماعية بل إن الأفكار الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمقتضيات تطور الحياة المادية للمجتمع.

٥- أن الأفراد العباقرة والرجال العظام ليسوا هم الذين يضعون التاريخ حيث أن وعي الأفراد ليس هو الذي يحدد واقعهم بل إن واقعهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم( ).

أخيراً نقول أن التفسير المادي أو الاقتصادي للتاريخ لا يعني أن الأوضاع الاقتصادية هي العامل الوحيد في التاريخ وإنما يكون فقط أنها العامل الحاسم الأخير الذي يشكل المجتمع، ومن ثم يعطي التاريخ وجهته المحددة.